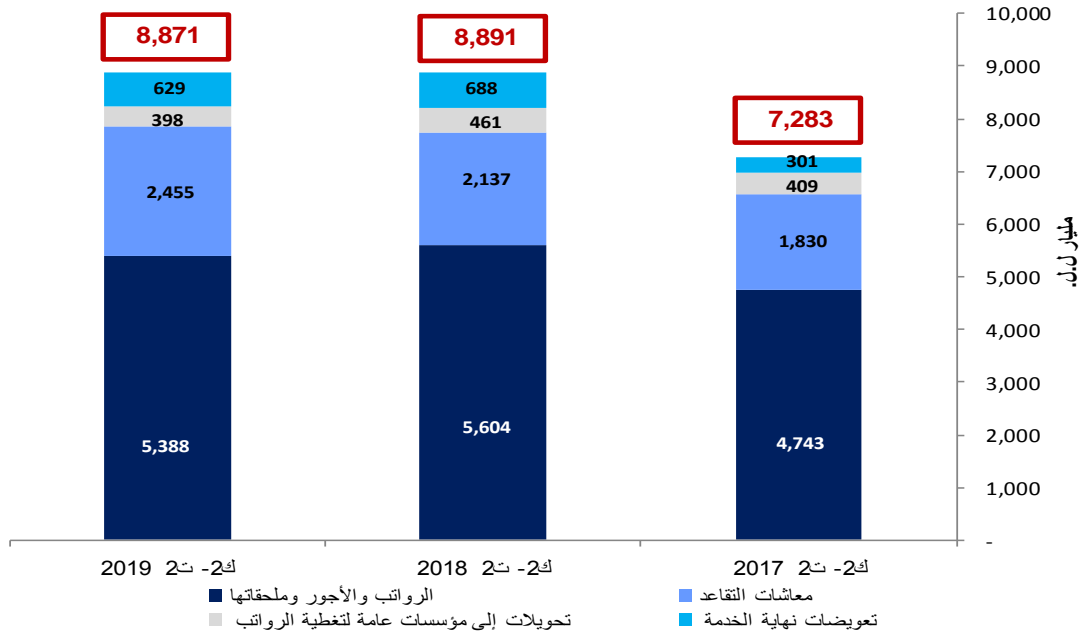


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بشكل طفيف بقيمة 19 مليار ليرة (0.2 في المائة) خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019 ليسجل 8,871 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 8,891 مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام 2018². يعود هذا التراجع بشكلٍ أساسي إلى تدني المدفوعات المتعلقة بالرواتب والأجور بقيمة 216 مليار ليرة (3.9 في المائة) وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 59 مليار ليرة (8.5 في المائة)، إضافة إلى انخفاض التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 63 مليار ليرة (13.7 في المائة). قابل هذا التراجع زيادة سنوية ملحوظة في معاشات التقاعد بقيمة 318 مليار ليرة (14.9 في المائة) خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني- تشرين الثاني من الأعوام 2017، 2018 و2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³، حيث سجّلت نسبة 67.6 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2017، لتتخفّف إلى نسبة 65.8 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2018، ومن ثم لتعود وترتفع إلى نسبة 71.8 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019⁴. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 35.4 في المائة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الثاني 2019.

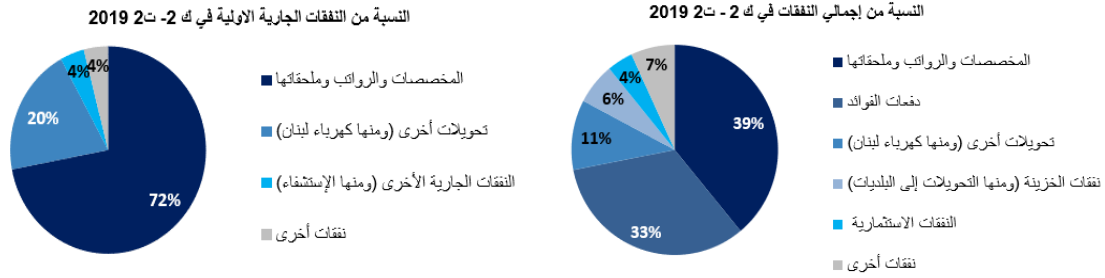
³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

⁴ في الوقت الذي انخفضت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 0.2 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2019، شهدت النفقات الجارية الأولية تراجعاً بنسبة 8.6 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض كل من "التحويلات الأخرى"، "المواد الاستهلاكية" و"أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية" بقيمة 756 مليار ليرة، 210 مليار ليرة و171 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

الثاني 2017، وارتفعت بشكل طفيف إلى 35.6 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2018، لتعود وتشهد زيادة كبيرة لتصل إلى 39.0 في المائة⁵ خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني - تشرين الثاني 2019:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، وبنفقات وفود ومؤتمرات.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 216 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 5,388 مليار ليرة خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2019. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى تراجع التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 292 مليار ليرة (37.1 في المائة). قابل هذا التراجع، بشكل جزئي، زيادة في مدفوعات الرواتب والأجور للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 77 مليار ليرة (7.6 في المائة) و 30 مليار ليرة (1.1 في المائة) على التوالي.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 80.2 في المائة⁶ من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2019، تلتها التقديمات الإجتماعية (9.2 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.8 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 6.7 في المائة من المجموع.

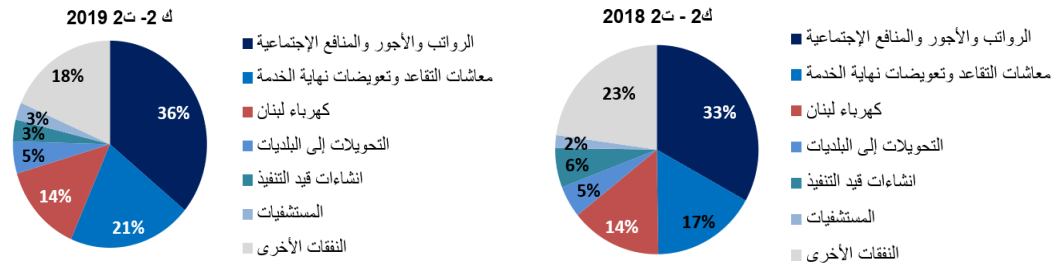
بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 33.1 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2018 وارتفعت إلى نسبة 36.0 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

⁵ إنخفض إجمالي النفقات بنسبة 8.9 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2019 مقارنة مع تراجع المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 0.2 في المائة، ما أدى إلى ارتفاع حصة الأخيرة من إجمالي النفقات.

⁶ بارتفاع من نسبة 75.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2018 وكانون الثاني- تشرين الثاني 2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأودية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني- تشرين الثاني 2018 وكانون الثاني- تشرين الثاني 2019

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)	
	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018		
3,363	3,616	6	2	495	786	95	90	2,768	2,738	الجهاز العسكري
2,190	2,276	1	0	307	435	62	58	1,820	1,783	الجيش
872	1,025	4	0	151	295	24	24	694	706	قوى الأمن الداخلي
221	235	1	1	24	40	4	4	191	190	قوى الأمن العام
81	80	0	0	13	17	5	5	63	58	قوى أمن الدولة
1,161	1,106	18	37	0	0	59	62	1,085	1,008	الجهاز التربوي
565	579	41	50	2	3	51	57	470	470	الجهاز المدني /1
249	249	249	249							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
50	52									الجمارك /3
5,388	5,604	313	337	497	789	205	209	4,323	4,215	إجمالي الإنفاق

- تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطيابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

II. الرواتب والأجور

سجّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، باستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى، ارتفاعاً بلغ 107 مليار ليرة (2.5 في المائة) لتصل إلى 4,323 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب المدفوعة لصالح الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 77 مليار ليرة و30 مليار ليرة على التوالي، في حين سجّلت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني زيادةً سنوية طفيفة بقيمة 1 مليار ليرة.

a.A.ا. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 1.1 في المائة في رواتب وأجور الجهاز العسكري خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019 بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع مدفوعات رواتب الجيش بقيمة 37 مليار ليرة (2.1 في المائة) - مع زيادة الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين بقيمة 43 مليار ليرة مقابل تراجع نفقات التدريب في الخارج بقيمة 5 مليار ليرة. في الوقت نفسه، زادت مدفوعات رواتب قوى أمن الدولة بقيمة 5 مليار ليرة (8.3 في المائة) - مع زيادة الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين بقيمة 8 مليار ليرة مقابل تراجع المدفوعات العائدة لرواتب المتفرجين بقيمة 2 مليار ليرة. بالتوازي، ارتفعت الرواتب المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 1 مليار ليرة (0.3 في المائة) في كانون الثاني- تشرين الثاني 2019 نتيجة زيادة المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة بقيمة 4 مليار ليرة وتعويضات النقل والانتقال بقيمة 3 مليار ليرة، مقابل تراجع كبير في الرواتب المدفوعة لصالح المتفرجين بقيمة 5 مليار ليرة. من جهة أخرى، تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 12 مليار ليرة (1.7 في المائة) نتيجة انخفاض الرواتب الأساسية المدفوعة لصالح الموظفين الدائمين بقيمة 11 مليار ليرة.

b.A.ب. رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 77 مليار ليرة (7.6 في المائة) سنويًا لتصل إلى 1,085 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 90 مليار ليرة⁷، تلاها ارتفاع في مدفوعات رواتب المتفرجين في التعليم الثانوي بقيمة 22 مليار ليرة. إضافة إلى ذلك، زادت رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي ورواتب المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط بقيمة 11 مليار ليرة و9 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي، إنخفاض بقيمة 49 مليار ليرة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي.

c.A.ج. رواتب وأجور الجهاز المدني

ارتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بشكل طفيف بقيمة أقل من 1 مليار ليرة (0.2 في المائة) سنويًا لتصل إلى إجمالي 470 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 18.6 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل ومن ثم وزارة المالية مع نسبٍ بلغت 16.0 في المائة و11.8 في المائة على التوالي. (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

من ناحية التغيرات الإسمية، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة تراجعًا بارزًا بلغ 15 مليار ليرة (38.0 في المائة)⁸ خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من العام 2019، مقابل زيادة رواتب وأجور موظفي كل من وزارة الخارجية والمغتربين بقيمة 12 مليار ليرة (بشكل أساسي نتيجة زيادة مدفوعات الرواتب لصالح الدبلوماسيين في البعثات اللبنانية في الخارج والمتعاقدين⁹) ووزارة العدل بقيمة 2 مليار ليرة.

⁷ مع تسديد مبلغ 48 مليار ليرة في كانون الثاني 2019 هو عبارة عن نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21، إضافة إلى 152 مليار ليرة تم تسديدها في آب 2019 وهي عبارة عن نسبة 90 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2019/2018 بموجب القرارات رقم 97، 98، 99 و100 تاريخ 2019/08/02.

⁸ يعود ذلك إلى مدفوعات المتأخرات للمتقاعدين خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2018، تحديدًا تلك العائدة للاحوام 1996-1997-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 (10.6 مليار ليرة) ومدفوعات المتأخرات العائدة للفترة الممتدة من 1999/1/1 إلى 2017/08/31 بقيمة 1 مليار ليرة بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 2017/2016/606 تاريخ 2017/5/9، بالإضافة إلى مبلغ 2 مليار ليرة من المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

⁹ مع زيادة بلغت 1.5 مليار ليرة لتغطية أجور الملحقين الإقتصاديين الذين تم التعاقد معهم حديثاً.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- تشرين الثاني من العامين 2018 و 2019

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019	ك-ت 2019	ك-ت 2018	(مليون ليرة)
18.6%	87,303	75,559	وزارة الخارجية والمغتربين
16.0%	75,089	72,859	وزارة العدل
11.8%	55,606	54,751	وزارة المالية
9.5%	44,538	45,004	رئاسة مجلس الوزراء
8.4%	39,485	40,719	مجلس النواب
5.3%	24,728	25,216	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.2%	24,327	39,252	وزارة الصحة العامة
5.1%	23,774	23,361	وزارة الزراعة
3.4%	16,139	15,558	وزارة الداخلية والبلديات
3.2%	14,840	14,055	وزارة الدفاع الوطني
13.7%	64,638	63,289	اخرى
100%	470,466	469,622	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B. II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 293 مليار ليرة (37.1) في المائة) ليسجل 497 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019. يعود هذا التراجع إلى إنخفاض التقديمات الاجتماعية للأجهزة العسكرية كافة، بخاصة تلك المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 144 مليار ليرة و128 مليار ليرة على التوالي.

بالنفاصل، إنخفضت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019 نتيجة التراجع الملحوظ في نفقات المعالجة في المستشفيات ونفقات المرض والأمومة بقيمة 101 مليار ليرة و22 مليار ليرة على التوالي، إضافة إلى تراجع التقديمات المدرسية بقيمة 14 مليار ليرة.

علاوة على ذلك، إنخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش بقيمة 128 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة التراجع السنوي في عدد من التقديمات، لا سيما التقديمات المدرسية ونفقات المرض والأمومة بقيمة 41 مليار ليرة و40 مليار ليرة على التوالي، إضافة إلى تراجع بقيمة 26 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات.

علاوة على ذلك، إنخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 15 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة التراجع السنوي في نفقات المرض والأمومة بقيمة 7 مليار ليرة، إلى جانب التراجع بقيمة 4 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات وانخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 5 مليار ليرة نتيجة تراجع كل من التقديمات المدرسية ونفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 2 مليار ليرة لكل منها.

C. II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة قيمة 249 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2019 دون تسجيل أي تغيير يذكر مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1729-1716
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb